مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(2) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

الدبلوماسية الاقتصادية الصينية" مبادرة الحزام والطريق إنموذجاً"

م .م . امنيه باسم سعدي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الصين، مبادرة الحزام والطريق

الملخص:

يتناول البحث الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أداة محورية في السياسة الخارجية الصينية لتعزيز المصالح الوطنية وتوسيع النفوذ الدولي. ويركّز على مبادرة الحزام والطريق كنموذج عملي لتوظيف الأدوات الاقتصادية في دعم الاستثمار وتأمين الطاقة وتعزيز الحضور الجيوسياسي للصين. ويخلص البحث إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت ركيزة أساسية في صعود الصين ودورها المؤثر في النظام الدولي المعاصر

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الماضية تحولات اقتصادية وسياسية عميقة، انعكست بشكل واضح على طبيعة العلاقات الدولية وأساليب إدارة المصالح بين الدول. لعبت العولمة المتسارعة، والتشابك الاقتصادي بين الدول، دوراً محورياً في إبراز أهمية الدبلوماسية الاقتصادية كأداة استراتيجية لتحقيق مصالح الدولة في الداخل والخارج. ولم تعد الدبلوماسية الاقتصادية مجرد نشاط ثانوي في السياسة الخارجية، بل أصبحت عنصراً رئيسياً يمكن من خلاله للدول حماية مصالحها الاقتصادية، تعزيز نفوذها الدولي، والمساهمة في صياغة توازنات القوة على المستوى العالمي. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم ليس جديداً، إذ استخدمته الإمبراطوريات القديمة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية، إلا أن أهميته تزايدت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، مع صعود الاقتصاد العالمي كعنصر محدد لمكانة الدولة ونفوذها الدولي.

لقد أدركت الصين، مثلها مثل القوى الكبرى الأخرى، أن التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية تتطلب تطوير استراتيجيات دبلوماسية مبتكرة تتكامل فيها الأهداف الاقتصادية مع السياسة الخارجية. ومع النمو المتسارع للقوة الاقتصادية الصينية، برزت الحاجة إلى صياغة أدوات دبلوماسية اقتصادية فعالة تعكس مصالحها الوطنية وتدعم مكانتها الدولية. ومن هذا

المنطلق، شكلت مبادرة الحزام والطريق أحد أبرز التطبيقات العملية للدبلوماسية الاقتصادية الصينية، حيث تمكنت الصين من خلال هذه المبادرة من توسيع نطاق استثماراتها، تعزيز نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي، وخلق شبكة متكاملة من العلاقات الاقتصادية العابرة للقارات، ما يسهم في ترسيخ مكانتها كقوة عالمية صاعدة

هدفالبحث: الى بيان الجانب دراسة الجانب النظري للدبلوماسية الاقتصادية من حيث مفهومها وأهدافها في العلاقات الدولية. وتحليل التطور التاريخي للدبلوماسية الاقتصادية الصينية ومراحل نشوئها ونموها عبر العقود الماضية والتعرف على خصائص الدبلوماسية الاقتصادية الصينية وآليات تطبيقها، مع التركيز على مبادرة الحزام والطريق كنموذج عملي واستراتيجي يوضح كيفية توظيف الصين للدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق مصالحها الوطنية والدولية

اشكالية البحث: نطلق الاشكالية من مفادها " **كيف تمكنت الصين من توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية من خلال مبادرة الحزام والطريق لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز مكانتها الدولية؟"**

فرضية البحث: تفترض الدراسة وجود علاقة سببية طردية بين توظيف الصين لمبادرة الحزام والطريق كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وبين تعاظم نفوذها الاستراتيجي اقتصاديًا وسياسيًا في النظام الدولي إذ إن توسع مشاريع المبادرة واستثماراتها يؤدي إلى تعميق الارتباط الاقتصادي مع الدول المشاركة، الأمر الذي يفضي إلى تعزيز المكانة الدولية للصين وترسيخ مصالحها بعيدة المدى

مناهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي: للانتقال من النظرية العامة للدبلوماسية الاقتصادية إلى التطبيق العملي في مبادرة الحزام والطريق في الصين.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى

المطلب الأول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية في الصين

المطلب الثالث: مبادرة الجزام والطريق الصيني وتأثيرها الدولي

المطلب الأول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية

تُعد الدبلوماسية الاقتصادية من الأبعاد الحديثة للعمل الدبلوماسي الدولي، وقد بدأت تتضح أهميتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد تركت الحرب آثاراً عميقة على النظام الدولي، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، إذ أدت إلى انتشار الفوضى وانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية التقليدية، ما خلق حاجة ملحّة لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول وضمان استقرار النظام العالمي.

في هذا السياق، شرعت الدول المنتصرة في تأسيس مؤسسات دولية متخصصة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف إعادة بناء الاقتصاد العالمي، وضمان استقرار الأسواق المالية، وتوفير التمويل الدولي للدول المتضررة، فضلاً عن خلق شروط لانطلاق مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي على مستوى العالم. وقد كان الهدف من هذه المؤسسات ليس فقط تقديم الدعم المالي، بل أيضاً وضع أطر تنظيمية وقانونية تسهم في ضبط حركة التجارة والاستثمار عبر الحدود، وتحقيق تعاون اقتصادي متعدد الأطراف يضمن الاستقرار الاقتصادي والسياسي معاً.

اولاً: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية: تتعدد أنواع الدبلوماسية في أدبيات العلاقات الدولية، وقد قدّم الباحثون عدداً من التصنيفات التي حاولت الإحاطة بأدواتها ووظائفها المختلفة. ومن بين هذه الأنواع يبرز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بوصفه أحد المفاهيم الحديثة نسبياً، والذي ما يزال موضوعاً لنقاشات واسعة دون التوصل إلى تعريف موحّد يحظى بإجماع الباحثين. ويُعزى ذلك إلى التطور المستمر في البيئة الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.

وفي هذا السياق، يقدّم الباحث المتخصص في شؤون الدبلوماسية الاقتصادية الدكتور عماد محمود حبيب تصوراً ينسجم مع التحولات المتسارعة في النظام الدولي؛ إذ يرى أن الدبلوماسية الاقتصادية تتمثل في تسخير الدولة لأدواتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والمالية والتجارية لتعزيز مصالحها الاقتصادية الخارجية، بما يدعم قدراتها التنموية ويرفع من مكانتها الدولية ويُلاحظ أن الاقتصاد أصبح في المرحلة الراهنة محوراً مركزياً في سياسات الدول، لكونه يؤثّر مباشرة في إعادة تشكيل موازين القوة، الأمر الذي ضاعف من أهمية الدبلوماسية الاقتصادية كأداة مؤثرة في النفوذ الدولي.

ومن التعريفات المهمة في الأدبيات الأكاديمية ما قدمه كل من جيوف. ر. بيرج (Geoff R. Berridge) وآلان جيمس (Alan James)، اللذين ينظران إلى الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها ممارسة ترتبط بالمسائل السياسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية—سواءً على شكل عقوبات أو مكافآت—لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. [1] أما دكتور العلاقات الدولية عطار محمد صالح فيركز على البعد التأثيري للعامل الاقتصادي في توجيه السلوك السياسي، ويعتبر الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم وسائل الضغط في العلاقات الدولية. [2] وتقدم الأدبيات المتخصصة في العلاقات الاقتصادية الدولية تعريفات إضافية ترى أن الدبلوماسية الاقتصادية هي مجمل الأنشطة الدبلوماسية التي توظّف القدرات الاقتصادية للدولة للتأثير في تفاعلاتها السياسية مع الدول الأخرى. [3]

ويذهب اتجاه آخر من الباحثين إلى توسيع نطاق المفهوم ليشمل معالجة قضايا السياسة الاقتصادية الدولية داخل المنظمات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، إضافة إلى دورها في صياغة المعايير الدولية في مؤسسات كمنظمة الملكية الفكرية (IPO). كما تُعد الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات الفاعلة لتحقيق أهداف كبرى، منها: تعزيز التنمية المستدامة، الحد من الفقر، وتحفيز الاستثمار الدولي.[4]

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية تمثل إطاراً شاملاً لإدارة العلاقات الاقتصادية بين الفواعل الدولية، وتوظيف هذه العلاقات لخدمة الأهداف الاقتصادية والتنموية والسياسية للدولة. فهي تشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة، منها:

المفاوضات والاتفاقات التجارية،

تقديم المساعدات الاقتصادية أو فرض العقوبات،

استقطاب رجال الأعمال والمؤسسات الاستثمارية،

الترويج للمنتج الوطني والهوية السياحية،

إضافة إلى دورها في دعم الاستراتيجيات الكبرى للقوى الصناعية وتعزيز هيمنتها الاقتصادية، كما هو الحال مع الصين وبعض الدول الأوروبية.

وعليه، فإن الدبلوماسية الاقتصادية لم تعد مجرد نشاط مكمل للدبلوماسية التقليدية، بل أصبحت ركيزة أساسية في بنية القوة الشاملة للدول، وعنصراً محورياً في تفاعلها مع النظام الدولي المعاصر

ثانيا: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية: تشكل الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات الرئيسة التي تعتمدها الدول لتعزيز مصالحها في البيئة الدولية وتبرز أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في مجالات التجارة والاستثمار وحماية المصالح الاقتصادية الوطنية من اهمها:[5]

1. تعزيز المصالح الاقتصادية الوطنية عبر دعم التجارة الخارجية وتسهيل دخول المنتجات الوطنية إلى الأسواق الدولية.
2. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عرض بيئة اقتصادية مستقرة وحوافز مناسبة للمستثمرين.
3. تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية عبر اتفاقيات تجارية وتمويلية تخدم التنمية الوطنية.
4. حماية مصالح الشركات والمستثمرين الوطنيين في الخارج ومتابعة النزاعات التجارية.
5. تنمية الصادرات الوطنية عبر الترويج الدبلوماسي للمنتجات وفتح قنوات تسويق جديدة.
6. تقوية البنية الاقتصادية للدولة من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع واحد.
7. تعزيز القدرة التفاوضية للدولة داخل المنظمات الاقتصادية الدولية بما يدعم مصالحها الاستراتيجية

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية في الصين

أولا: التطور التاريخي : مع تطور الاقتصاد الصيني وانتقاله من الانغلاق إلى الانفتاح، بدأت ملامح دبلوماسية اقتصادية تتشكل تدريجياً، حتى أصبحت في الوقت الراهن أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها بكين في تعزيز مكانتها الدولية وإدارة علاقاتها الخارجية. ولا يمكن فهم هذا التطور من دون تتبع المسار التاريخي الذي مرت به الصين خلال العقود الماضية، والذي انتقل من مرحلة الانعزال النسبي إلى مرحلة الحضور المؤثر في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية. ويُظهر هذا المسار كيف سعت الصين إلى بناء نموذج خاص للدبلوماسية الاقتصادية يقوم على الدمج بين اعتبارات التنمية الداخلية والتوسع الخارجي، مستفيدة من التحولات العميقة في النظام الدولي.[6]

بدأت أولى خطوات الصين نحو الانفتاح الدبلوماسي والاقتصادي مع مطلع **سبعينيات** القرن العشرين، حين استعادت مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة عام **1971** بعد صدور القرار الأممي الذي اعترف بجمهورية الصين الشعبية ممثلاً وحيداً للصين. وقد شكّل هذا الحدث نقطة تحوّل جوهرية، إذ فتح أمام بكين أبواب المشاركة الدولية بعد سنوات من الانغلاق السياسي الذي فرضته ظروف الحرب الباردة. ومنذ تلك اللحظة، بدأت الصين تدرك أهمية العمل ضمن الأطر الدولية متعددة الأطراف كوسيلة لتعزيز مكانتها وإيجاد موطئ قدم في الاقتصاد العالمي.

ومع مطلع عام **1980**، خطت الصين خطوة أخرى بالغة الأهمية عندما استعادت عضويتها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فقد كان انضمامها من جديد إلى مؤسسات بريتون وودز بمثابة انتقال من مرحلة الانكفاء الداخلي إلى مرحلة إعادة بناء الاقتصاد على أسس جديدة أكثر انفتاحاً. وفتحت هذه الخطوة المجال أمام بكين للحصول على التمويل والمشورة الفنية، الأمر الذي مهّد الطريق لسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة. وخلال سنوات قليلة أصبحت الصين أحد أكبر المتعاملين مع البنك الدولي، في مؤشر واضح على رغبتها في الاستفادة من النظام الاقتصادي الدولي وتكييفه لخدمة أهدافها التنموية.

وبالتوازي مع ذلك، أخذت عضوية الصين في المنظمات الدولية تتوسع بشكل تدريجي. فبين عامي **1984** و**1996** ارتفع عدد المنظمات التي تنتمي إليها الصين من **29** إلى أكثر من **51**، وهو ما يعكس التحول في نظرتها إلى التعددية الدولية باعتبارها منصة لتعزيز النفوذ الاقتصادي والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية. ولم يكن هذا التوسع مجرد نشاط شكلي، بل جاء ضمن إطار إصلاحات داخلية واسعة استهدفت تقريب الصين من المعايير الاقتصادية العالمية، وهو ما بلغ ذروته خلال عملية إعادة الهيكلة الإدارية عام **1998** التي هدفت إلى تهيئة البلاد للاندماج الكامل في النظام التجاري العالمي.[7]

ومع نهاية **التسعينيات** كانت الصين قد بلغت مرحلة النضج التي تؤهلها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما تحقق في عام **2001**. ويمثل هذا الحدث نقطة مفصلية في تاريخ الصين

الاقتصادي، إذ فتح آفاقاً جديدة للتجارة، وسمح لبكين بالاندماج في تدفقات الاستثمار العالمي، كما منحها قدرة أكبر على الدخول في سلاسل القيمة العالمية. وقد أدى هذا الانضمام إلى ارتفاع غير مسبوق في حجم التبادل التجاري، حيث حققت الصادرات والواردات الصينية معدلات نمو عالية خلال العقدين اللاحقين، ما عزز موقع الصين كأحد المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي.[8]

ولم تتوقف آثار الانضمام عند الجانب الاقتصادي، بل امتدت إلى التحولات الدبلوماسية، إذ بدأت بكين تتعامل مع الاقتصاد كوسيلة لتعزيز حضورها الدولي. ومع عام **2004**، وفي الاجتماع العاشر للمبعوثين الدبلوماسيين، ظهر لأول مرة بشكل واضح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كجزء من استراتيجية الدولة، حيث أكدت القيادة الصينية أهمية تكثيف العمل الاقتصادي الخارجي وربطه بعمليات الإصلاح الداخلي. وفي هذا الاجتماع صرّح الرئيس هو جينتاو بضرورة العمل على بناء نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة، وهو ما كشف عن رغبة الصين في الانتقال من موقع المتلقّي لسياسات النظام الدولي إلى موقع الفاعل القادر على التأثير في مساراته.

وفي السنوات التالية، وتحديداً منتصف العقد الأول من الألفية، بدأت وزارة الخارجية الصينية بمأسسة العمل الاقتصادي ضمن هياكلها، إذ أصبحت إدارة العلاقات التجارية والاستثمارية جزءاً أساسياً من مهام الدبلوماسيين الصينيين. وظهر هذا التحول جلياً في تصريحات وزير الخارجية يانغ جيه تشي عام **2007**، والتي أكد فيها الدور المركزي للوزارة في التفاوض بشأن مناطق التجارة الحرة، والتعاون الإقليمي، والمشاركة في المفاوضات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن العمل على تطوير علاقات التعاون في مجالات التكنولوجيا والطاقة. وقد مثّلت هذه المرحلة انتقال الصين إلى مستوى جديد من استخدام أدوات القوة الاقتصادية لتدعيم نفوذها السياسي في العالم، بما يتجاوز مجرد تحقيق المكاسب التجارية الضيقة.[9]

وتواصل هذا المسار خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إذ أصبحت الصين قوة اقتصادية كبرى تمتلك أكبر احتياطيات نقدية في العالم وتتحكم في جزء مهم من حركة التجارة الدولية. ومع توسع مبادراتها الخارجية مثل "**الحزام والطريق**"، بدأت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تتخذ طابعاً أكثر شمولاً يدمج بين الاستثمار، والمساعدات، والتعاون التنموي، وبناء البنى التحتية، الأمر الذي جعلها إحدى أبرز أدوات السياسة الخارجية الصينية في تعزيز النفوذ الدولي وترسيخ العلاقات مع شركائها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

الشكل رقم (1) تطور النمو الاقتصادي الصيني خلال الفترة 1980-2020

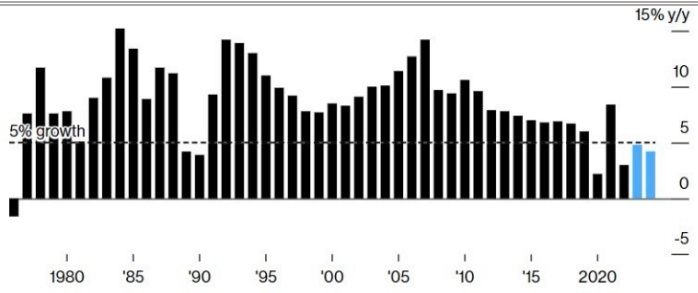

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على شبكة المعلومات الدولية https://sl.bing.net/fkYyYyMQ8ZM

ومن خلال ما تقدم يتضح من هذا التسلسل التاريخي أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية لم تكن وليدة لحظة واحدة، بل جاءت نتيجة مسار طويل من التحولات الداخلية والخارجية. فمن الانفتاح السياسي في السبعينيات، إلى الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينيات، إلى الاندماج العميق في النظام الدولي بعد الألفية، انتقلت الصين من دولة تبحث عن الاعتراف الدولي إلى قوة عالمية تسعى لتشكيل بيئة اقتصادية تخدم مصالحها الاستراتيجية. ويظهر من هذا التطور أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت اليوم إحدى أهم الأدوات التي تعتمد عليها الصين في إدارة علاقاتها الدولية، وركناً أساسياً في مشروعها لبناء نظام عالمي جديد يقوم على تعددية أكبر وتوازن أوسع في توزيع القوة الاقتصادية

الجدول رقم (١) التطور التاريخي للدبلوماسية الاقتصادية في الصين

السنة	الحدث	المضمون
1971	استعادة مقعد الصين في الأمم المتحدة	انهاء العزلة الدولية وتهيئة البيئة للاندماج الاقتصادي لاحقا.
1980	العودة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي	انتقال الصين من الانغلاق الاقتصادي إلى إصلاحات كبرى، والحصول على تمويل وخبرة دولية.
1984 – 1996	التوسع في عضوية المنظمات الدولية (من 29 إلى 51 منظمة)	إدراك أهمية التعددية الدولية وبدء استخدام المؤسسات الدولية لتعزيز النفوذ الاقتصادي.
1998	إعادة الهيكلة الإدارية الواسعة	تهيئة النظام الإداري والقانوني لاستيعاب الانفتاح التجاري والاستثمار ا مع متطلبات الاقتصاد لعالمي.
2001	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO	اندماج كامل في النظام التجاري الدولي، نمو كبير في الصادرات والاستثمار.
2004	اجتماع المبعوثين الدبلوماسيين—ظهور مفهوم "الدبلوماسية الاقتصادية"	اعتماد الاقتصاد كأداة رسمية للسياسة الخارجية، مع دعوة هو جينتاو لبناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة.
منتصف 2000	مأسسة العمل الاقتصادي في وزارة الخارجية	تحويل الدبلوماسية الاقتصادية إلى وظيفة رسمية للدبلوماسيين الصينيين (تجارة، استثمار، تفاوض).

2007	تصريحات وزير الخارجية يانغ جيه تشي	توسيع دور الوزارة في مناطق التجارة الحرة، التعاون الإقليمي، والطاقة والتكنولوجيا.
2010	صعود الصين كقوة اقتصادية كبرى	امتلاك أكبر احتياطيات نقدية، توسع النفوذ عبر التجارة والاستثمار.
2013	إطلاق مبادرة الحزام والطريق	توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في بناء شبكة نفوذ عالمية عبر البنى التحتية والمساعدات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عقيل حسين عباس، دور الدبلوماسية الاقتصادية في التفاعلات الدولية: الصين انموذجاً، مجلة كلية الامام الكاظم (ع)، المجلد(8)، العدد(4)، كلية الامام الكاظم (ع)، 2024،ص 139

ثانياً: خصائص الدبلوماسية الاقتصادية الصينية

تتميز الدبلوماسية الاقتصادية الصينية بخصائص متكاملة ومتعددة الأبعاد تعكس التحول الذي شهدته الصين من دولة نامية إلى قوة مؤثرة على المستوى الاقتصادي العالمي. وتقوم هذه الدبلوماسية على تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول الكبرى، وتطوير أشكال التعاون الدولي، مع تجنب المواجهة المباشرة كاستراتيجية ثابتة لإدارة علاقاتها الخارجية. وقد ساعد هذا النهج الصين على بناء علاقات مستقرة مع الاقتصاديات المتقدمة، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إذ تدرك بكين أن استمرارية نموها الاقتصادي تعتمد على تأمين وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية وتوسيع حصتها التجارية وفتح أسواق جديدة لاستيعاب فائض إنتاجها الصناعي.[10]

وتنطلق الصين من مبدأ الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي، معتبرة أن المشاركة الفاعلة في المؤسسات الاقتصادية العالمية تعزز من قدرتها على التأثير في صنع السياسات الدولية، وفي الوقت نفسه تتيح لها الاستفادة من الخبرات والمعايير العالمية. وقد امتد هذا المسار على مدى سنوات طويلة، بدءاً من تقديم طلب استعادة مكانتها في مجموعة الجات عام 1986، وصولاً إلى انضمامها الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001. وخلال هذه الفترة، ركزت الصين على الإصلاح الداخلي والتوازن بين الحقوق والواجبات، ما أبرز توجهها نحو الانخراط في الاقتصاد العالمي بعيداً عن المواجهة.

بعد الانضمام، أصبحت الصين حاضرة بقوة في المحافل الاقتصادية الكبرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والمنتدى الاقتصادي العالمي، ما أتاح لها فرصاً أوسع لإبرام اتفاقيات تعاون دولية وتنفيذ مشاريع اقتصادية مؤثرة. ومن خلال هذه السياسة، استطاعت الصين توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع آسيان ودول أخرى، كما اعترفت 77 دولة بوضع اقتصاد السوق الصيني، مما يعكس نجاح الدبلوماسية الاقتصادية في ترسيخ مكانتها الدولية.[11]

كما يمثل أمن الطاقة محوراً استراتيجياً للدبلوماسية الاقتصادية الصينية. إذ تعمل الصين على ضمان استمرار تدفق الموارد النفطية والغازية من الخارج، بما يدعم النمو الاقتصادي

ويحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار أو الأزمات الدولية. ويشمل ذلك بناء مخزون استراتيجي للنفط وتطوير أسطول ناقلات ووجود قوات بحرية لحماية خطوط الإمدادات، إلى جانب توثيق الشراكات مع الدول المنتجة للطاقة على طول مسارات التوريد الحيوية، من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي.[12] وتستند الصين أيضاً إلى استراتيجية تنويع مصادر الطاقة، لتقليل الاعتماد على منطقة أو دولة واحدة، وضمان شبكة إمدادات آمنة ومستقرة. ويساهم هذا التوجه في حماية النمو الاقتصادي طويل الأمد وتقليل المخاطر الجيوسياسية، كما يعكس إدراك الصين لأهمية تأمين مصادر الطاقة الحيوية كأساس لاستدامة قوتها الاقتصادية والنفوذ الدولي[13]

المطلب الثالث: مبادرة الحزام والطريق الصيني وتأثيرها الدولي

تعدّ مبادرة الحزام والطريق من أبرز أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في القرن الحادي والعشرين، إذ تجسّد سعي الصين إلى توسيع حضورها الاقتصادي وتعزيز نفوذها الدولي عبر شبكات التجارة والاستثمار والبنية التحتية. وقد تحولت المبادرة إلى إطار استراتيجي متعدد الأبعاد يتجاوز الجانب الاقتصادي ليشمل أبعادًا سياسية وجيوسياسية وتنموية. وعليه، يتناول هذا المطلب ماهية المبادرة، وأهدافها الاستراتيجية، ثم أبعاد تأثيرها في مكانة الصين الدولية

اولاً: ماهية مبادرة الحزام والطريق: تعد مبادرة الحزام والطريق إحدى الركائز الأساسية للدبلوماسية الاقتصادية الصينية الحديثة، إذ تمثل مشروعًا استراتيجيًا يسعى إلى توسيع نفوذ الصين الاقتصادي والتجاري على الصعيد العالمي. واستلهامًا من طريق الحرير القديم، الذي شكل شبكة تجارية حيوية تربط الصين بآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعالم العربي وأوروبا، تسعى الصين اليوم إلى إعادة إنتاج هذه الشبكة عبر مسارات برية وبحرية متطورة، بهدف تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي، وتأمين الاستثمارات، وبناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الدول المشاركة.

أطلقت الصين المبادرة في عام 2013 بقيادة الرئيس شي جين بينغ، مع تحديد رؤية شاملة ومتكاملة تقوم على خمسة محاور رئيسية: تنسيق السياسات بين الدول، ربط البنية التحتية والتسهيلات اللوجستية، تعزيز التجارة الحرة، التكامل المالي، وترابط الشعوب من خلال التعاون الثقافي والاجتماعي. وتعكس هذه الرؤية تركيز الصين على القوة الاقتصادية كأداة أساسية للنفوذ الدولي، مع تقليل الاعتماد على القوة العسكرية، ما يميز هذه المبادرة عن العديد من المشاريع التقليدية للتأثير الجيوسياسي[14].تمتد المبادرة عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية، بحيث تشمل ثلاثة محاور رئيسة:[15]

1. الطرق البرية الشمالية: تبدأ من مدن داخلية في الصين مثل شيان وتشيانغيانغ وآروموتشي، وتمتد إلى دول وسط آسيا مرورًا بروسيا وتركيا، وصولاً إلى موانئ أوروبا الغربية. ويتيح هذا

المحور نقل البضائع عبر شبكة برية منظمة، ما يقلل من الزمن اللازم للوصول للأسواق الأوروبية ويعزز الربط بين الصناعات الصينية والأسواق العالمية.

2. الطرق البرية الجنوبية: تنطلق من المدن الساحلية الصينية الكبرى مثل شنغهاي، وتمتد جنوباً إلى وسط آسيا، ثم باكستان والهند، مروراً بدول الخليج وبلاد الشام وصولاً إلى أوروبا الوسطى. ويشكل هذا المحور جسراً تجارياً مع الأسواق النامية والاقتصادات الناشئة، ويتيح للصين توسيع شبكة شركائها التجاريين واستثمار الفرص في مناطق ذات إمكانات نمو مرتفعة.
3. الطرق البحرية: تبدأ من الموانئ الشرقية للصين مثل فوتشو، مروراً بالمحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس، وصولاً إلى الموانئ الأوروبية، بما في ذلك إيطاليا. ويؤمن هذا الطريق نقل البضائع الصينية إلى الأسواق العالمية البحرية بشكل سريع وآمن، كما يسهم في تعزيز الوجود الاقتصادي الصيني في المناطق الاستراتيجية من خلال الاستثمار في الموانئ والخدمات اللوجستية.

الشكل رقم (١) خارطة الطرق البرية والبحرية لمبادرة الحزام والطريق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على شبكة المعلومات الدولية: https://aldar.ma/335479.html

لتسهيل تنفيذ هذه المشاريع، أنشأت الصين صندوق طريق الحرير في عام 2014 باستثمارات قدرها 40 مليار دولار، إلى جانب تأسيس شركة محدودة لإدارة الصندوق، بهدف تمويل البنية التحتية، ودعم المشروعات الصناعية، وتحفيز التعاون التنموي مع الدول الواقعة على طول المبادرة. ويهدف الصندوق أيضًا إلى تشجيع الاستثمارات المشتركة وخلق فرص اقتصادية مستدامة، بما يعزز التكامل الاقتصادي بين الصين وشركائها الدوليين.

منذ إطلاق المبادرة، أصبحت الحزام والطريق منصة عالمية للتعاون الاقتصادي والتنموي، حيث وقعت الصين أكثر من 200 اتفاقية تعاون مع 147 دولة و32 منظمة دولية حتى بداية عام 2022.وفي عام 2025 بلغ عدد الدول حوالي 150 وبحلول عام 2024، تجاوزت قيمة التجارة بين الصين والدول المشاركة أكثر من3.3 تريليون دولار، بينما بلغت الاستثمارات المباشرة الصينية في هذه الدول في عام 2025نحو 213 مليار دولار، وهو اعلى مستوى سنوي منذ اطلاق

المبادرة ما يعكس الدور الحيوي للمبادرة في تعزيز نفوذ الصين الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي.[16]

تُظهر مبادرة الحزام والطريق بوضوح القدرة الصينية على دمج الاستراتيجية الاقتصادية مع الدبلوماسية الدولية، من خلال بناء شبكة متكاملة من العلاقات الاقتصادية، وتأمين الوصول إلى الأسواق والموارد، وتسهيل حركة الاستثمارات والتكنولوجيا. ويؤكد هذا المشروع أن الصين ترى الاقتصاد كأداة رئيسية للنفوذ الدولي، وأن التنمية المشتركة والتعاون متعدد الأطراف هما الركيزتان الأساسيتان لاستراتيجية تأثيرها العالمية

ثانيا: اهداف مبادرة الحزام والطريق الصينية

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تعكس طموحاتها الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي. على الرغم من أن المبادرة تقدم مزايا تنموية للدول المشاركة، فإن دوافع الصين تتجاوز ذلك، إذ تسعى إلى تعزيز مصالحها الوطنية وحماية مصالحها الاقتصادية في ظل مكانتها كأكبر دولة من حيث عدد السكان، ولها حدود مع سبع عشرة دولة مجاورة، وتمتلك نفوذًا دوليًا متناميًا. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، وضعت الصين على سلم أولوياتها أن تصبح قوة اقتصادية عظمى، منتجة لتقنيات متقدمة وقادرة على المنافسة على مستوى الصناعات عالية القيمة المضافة، مع الحفاظ على مكانتها في المنتجات التقليدية والاستفادة من العولمة والتجارة الدولية، دون محاولة فرض أيديولوجيتها على الآخرين.

1. **تأمين إمدادات الطاقة:** تعتبر الصين أكبر مستورد للطاقة على مستوى العالم، وبالتالي فإن تأمين مصادر الطاقة يشكل هدفًا استراتيجيًا أساسيًا لمبادرة الحزام والطريق. ولتحقيق ذلك، تعمل الصين على تنويع مورديها وتقليل اعتمادها على مناطق محددة، مثل دول الخليج وأفريقيا، من خلال توقيع اتفاقيات مباشرة لتوريد النفط والغاز مع روسيا وكازاخستان وتركمانستان، إضافة إلى إنشاء خطوط أنابيب تربط الصين بهذه الدول مباشرة. كما تبنت الصين استراتيجية المسارين الأمنيين للطاقة[17]: الأول يمر من ميناء كوادر في باكستان إلى إقليم شينجيانغ، والثاني يربط ميناء تشاوبيو في ميانمار بمقاطعة يونان الصينية، ما يقلل الاعتماد على الممرات البحرية التقليدية المهددة بالقرصنة أو التوترات العسكرية في المحيط الهندي والمحيط الهادئ. وعلى المستوى الداخلي، عملت الصين على بناء مخزون استراتيجي من النفط يصل إلى نحو 500 مليون برميل، ما يجعلها ثاني أكبر دولة تمتلك مخزونًا استراتيجيًا بعد الولايات المتحدة.[18]
2. **تعزيز مكانة اليوان عالميًا:** تسعى الصين من خلال المبادرة إلى رفع مكانة عملتها الوطنية، اليوان، لتصبح عملة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، بما يقلل من هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية. ويتيح استخدام اليوان في المعاملات المالية بين الصين والدول المشاركة

في المبادرة تحقيق استقلال أكبر في السياسة النقدية، وتعزيز الثقة الدولية في الاقتصاد الصيني، وقد مهدت الصين بالفعل الطريق لإدراج اليوان ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي.[19]

3. **تحقيق أهداف جيوسياسية واستراتيجية:** تهدف الصين إلى استخدام المبادرة لتعزيز وجودها في منطقة أوراسيا الحيوية اقتصاديًا وجغرافيًا، مستفيدة من الموارد الطبيعية الواسعة والمساحات الشاسعة. وتعمل المبادرة على إعادة التوازن مع النفوذ الأمريكي، من خلال تأمين العمق الاستراتيجي للصين وربط مشاريع البنية التحتية بمحاور الطاقة والتجارة، بما يعزز قوتها الاقتصادية والجغرافية، ويتيح لها تحجيم أي تهديد محتمل، سواء من الهند أو التواجد البحري الأمريكي في المحيطين الهادئ والهندي[20]
4. **الحماية الأمنية والقواعد العسكرية:** ترى الصين أن حماية مصالحها في الخارج تتطلب وجودًا أمنيًا موازياً لتوسعها الاقتصادي، لذا تعمل على استخدام الشركات الأمنية الصينية لحماية الاستثمارات والمشاريع في الدول المشاركة، مع إمكانية إنشاء قواعد عسكرية مستقبلية. ويرتبط ذلك بالحاجة إلى حماية خطوط التجارة البحرية من القرصنة، خصوصًا في مضيق ملقا وخليج عدن والبحر الجنوبي، ولضمان استمرار تدفق البضائع والخدمات الحيوية إلى الأسواق الصينية.[21]
5. **تنمية الأقاليم الصينية الداخلية:** تسعى المبادرة أيضًا إلى معالجة الفجوات التنموية بين الأقاليم الشرقية الغنية والأقاليم الوسطى والغربية الأقل تطورًا. من خلال تمرير الممرات الرئيسية للمبادرة عبر هذه المناطق، تعمل الصين على تحفيز الاستثمار والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية المحلية، بما يسهم في تحقيق استقرار داخلي ويحد من التفاوت الاقتصادي، ويجعل النمو أكثر توازنًا على مستوى البلاد.
6. **زيادة النفوذ الصيني إقليميًا وعالميًا:** تمثل المبادرة أداة لتعزيز القوة الناعمة للصين وتوسيع نفوذها في العالم، من خلال تقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الغربي التقليدي، وخلق شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تعكس صعود الصين كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة. كما تعمل المبادرة على تعزيز مكانة الصين في الساحة الدولية، ليس فقط كمنتج اقتصادي، بل كقوة قادرة على صياغة الشراكات والاستثمارات على نطاق عالمي، مما يكرّس دورها كلاعب رئيسي في النظام الدولي[22]

ثالثا: أبعاد تأثير مبادرة الحزام والطريق في مكانة الصين الدولية

في إطار الدراسات الاستراتيجية والسياسية، تُصنّف الدول وفقًا لإمكانيات القوة المتاحة لها وقدرتها على التأثير في البيئة الدولية، وهو ما يعكسه نموذج "تحول القوة" الذي طرحه أورغانسكي. وفق هذا النموذج، تتفاوت الدول في قدرتها على ممارسة الهيمنة والتحكم في مسار العلاقات الدولية، بحيث تملك القوى المهيمنة إمكانية التصرف وفق إرادتها الوطنية دون

خضوع لإملاءات خارجية، مع قدرتها على تحمل التكاليف المترتبة عن تحركاتها. وفي هذا السياق، تُصنف الصين بوصفها دولة ذات قدرات كبيرة، ولكنها غير مكتملة بعد لتولي دور المهيمن المطلق، حيث يقتصر تأثيرها المباشر على نطاق محدد يتعلق بمحيطها الحيوي الأساسي، مع إمكانية توسيع هذا التأثير تدريجيًا عبر أدوات متعددة مثل التجارة والاستثمار والسياسة الاقتصادية.

انطلقت الدبلوماسية الصينية في تبني مبادرة الحزام والطريق من مبدأي الواقعية والبراغماتية في السياسة الخارجية، بهدف تأمين الموارد الحيوية، وتعزيز النفوذ الاقتصادي، وتحقيق استقرار مناطق النفوذ المباشر للصين، خصوصًا في آسيا الوسطى وأوروبا. وسمحت هذه المبادرة للصين باستثمار فوائضها المالية في مشاريع تنموية خارج حدودها، ما عزز من قدرتها على ممارسة التأثير الاقتصادي والسياسي بشكل تدريجي، وبطريقة تتناسب مع وضعها كقوة صاعدة تسعى لأن تصبح قوة عظمى مسؤولة.[23] تلعب المبادرة دورًا محوريًا في إعادة تشكيل طبيعة السياسة الداخلية والدبلوماسية الخارجية للصين. فهي تعمل على توجيه الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية نحو المناطق الفقيرة داخل الصين نفسها، بينما توسع في الوقت ذاته شبكات النفوذ الصينية على المستويين الإقليمي والدولي. من خلال ربط مناطق العالم تجاريًا، تتيح المبادرة للصين فرصة تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وترسيخ نفوذها الاقتصادي والأمني، مع توسيع القدرة على التأثير في صنع القرار ضمن المنظمات الدولية.

تتمثل أهمية المبادرة في كونها أداة استراتيجية متعددة الأبعاد، إذ تجمع بين التنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية، والتعاون متعدد الأطراف، مع أبعاد سياسية وجيوستراتيجية واضحة. فالصين من خلال هذه المبادرة تعيد صياغة العلاقات الثنائية مع الدول المشاركة على أساس الشراكة والتعاون، بعيدًا عن التنافس المباشر أو النزاع، وهو نهج يختلف عن الممارسات الأمريكية التقليدية التي غالبًا ما تُنظر إلى صعود الصين من زاوية التحدي للهيمنة الأمريكية ومحاولة السيطرة على الأسواق والموارد.

تسعى الصين إلى استخدام المبادرة لتعزيز نفوذها تدريجيًا في آسيا، مع طموح طويل المدى للوصول إلى مكانة قوة مؤثرة على مستوى عالمي يمكن أن تنافس الولايات المتحدة. وتعتمد الصين في تحقيق ذلك على بناء شبكة من الطرق البرية والممرات البحرية، وربط خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، بما يعزز من استدامة مصالحها الاقتصادية وأمنها الطاقوي، ويتيح لها السيطرة على مسارات التجارة العالمية الحيوية. وهذا التوجه يعكس فهمًا عميقًا للتحديات الحديثة في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك إدارة الموارد، حماية خطوط النقل الاستراتيجية، وتأسيس علاقات متعددة الأطراف تقوم على المصالح الاقتصادية المتبادلة. من خلال المبادرة، باتت الصين قادرة على الاندماج بفعالية أكبر في النظام الدولي المعاصر، مما منحها القدرة على التأثير في توازن القوى الإقليمي والدولي. وتتيح لها شبكة الاستثمارات والمشاريع

الاستراتيجية التي تقودها المبادرة الفرصة لتعزيز القوة الاقتصادية والسياسية، وتوسيع نطاق النفوذ بشكل يتناغم مع أهدافها الطويلة المدى في تحقيق مكانة كبرى على الساحة العالمية. [24]

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول إن مبادرة الحزام والطريق تمثل أداة رئيسية لتعزيز مكانة الصين الدولية، حيث توفر لها القدرة على ممارسة نفوذ اقتصادي وسياسي موسع، وتؤهلها لتكون لاعبًا مؤثرًا في معادلة التنافس الإقليمي والدولي، مع الاستفادة من أدوات التنمية والاستثمار والتجارة لبلوغ طموحاتها فيوتصبح قوة عظمى ذات تأثير مستدام ومتوازن على المستويين الإقليمي والعالمي

الخاتمة:

أن الدبلوماسية الاقتصادية ليست مصطلحاً حديثاً، بل هي نتاج تطورات تاريخية بدأت منذ منتصف القرن العشرين، عندما أدركت الدول أهمية استغلال أدواتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية وتعزيز مكانتها في النظام الدولي. في حالة الصين، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كنتيجة طبيعية للعولمة وتسارع نمو الاقتصاد الصيني، مما جعلها جزءاً أساسياً من إستراتيجيتها الشاملة في السياسة الخارجية، حيث تمثل الوسيلة الأهم لربط مصالحها الاقتصادية بالنفوذ السياسي والدولي.

وتأتي مبادرة الحزام والطريق كأحد أبرز أدوات الصين في هذا المجال، إذ تسعى من خلالها إلى توسيع شبكة الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية عبر قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتأمين مصالحها الحيوية على المستوى الإقليمي والعالمي. كما تهدف المبادرة إلى تقديم نموذج تنموي بديل يقوم على الشراكة الاقتصادية والتنمية المشتركة، بعيداً عن الصراعات الإيديولوجية والنماذج الغربية التقليدية، بما يعكس رؤية الصين لكيفية إدارة النفوذ الاقتصادي بشكل مستدام ومتوازن.

وعلى صعيد آخر، لم تعد المبادرة مجرد مشروع اقتصادي، بل أصبحت أداة استراتيجية متعددة الأبعاد، تعزز القدرة الصينية على التأثير في توازنات القوى الدولية، وتمهد الطريق أمام الصين لتكون قوة مؤثرة في رسم السياسات الاقتصادية والسياسية العالمية، بما يضمن مواءمة مصالحها الوطنية مع التحولات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة في القرن الحادي والعشرين

الهوامش :

---

[1] M. E. Szatlach, (2016), The importance of economic diplomacy in the era of globalization: the case of china, p.210. Available at: http://tinyurl.com/y4jdys

[2] عقيل حسين عباس، دور الدبلوماسية الاقتصادية في التفاعلات الدولية: الصين انموذجاً، **مجلة كلية الامام الكاظم (ع)**، المجلد(8)، العدد(4)، كلية الامام الكاظم (ع)، 2024، ص143.

[3] يعقوب مهدي عارف، **تأثير الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 ايلول 2001**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 2020، ص 13

[4] G. R. Berridge. and Alan James, (2003), Dictionary of Diplomacy, Basingstok Palrave- Macmillan, 2nd edition, p. 91.

[5] تم استخلاص هذه الاهداف بالاعتماد على : - Bayne, Nicholas & Woolcock, Stephen (eds.). The New Economic Diplomacy. Routledge, 2020, pp. 3–10.

- Rana, Kishan S. Economic Diplomacy: The Experience of Developing Countries. Diplomatic Academy of Vienna, 2007, p. 1

[6] Chen, W.G. and Cai Weihong. 2019. "Great Power Economic Diplomacy and Global Economic Governance Institutions: An Analysis based on Chinese and U.S. Economic Diplomacy Strategies and Their Interactions." Journal of Contemporary Asia-Pacific Studies, 2:67-94

[7] He, P. 2019. "China's Economic Diplomacy in 70 Years: Overall Evolution, Strategic Intentions and Contributory Factors." World Economy Studies, 11:3-14. http://world.people.com.cn/n1/2018/0904/c1002-30270105.html(accessed January 1, 2020

[8] قطاب الجمعي وسيم، حموتن علي، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد(5)، العدد(2)، جامعة المنصورة، مصر 2022، ص 8

[9] . Permanent Mission to the United Nations. (2004). The Tenth Conference of Chinese Diplomatic Envoys Stationed Abroad Held in Beijing. Beijing: PRC Permanent Mission to the United Nations. he United Nations.

[10] كرار كريم هاشم، **الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجيات التفاوض للقوى الكبرى " الصين أنموذجاً "** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ، 2019 ، ص 187

[11] مجموعة مؤلفين، **الصين في السنوات الثلاثين القادمة** ، ترجمة وانغ فو ، مراجعة حسين اسماعيل ،(بيروت: مؤسسة الفكر العربي ، لبنان 2014)، ص 195

[12] عدنان خلف البدران ، اهمية امن الطاقة في الاستراتيجية الصينية ، **مجلة الدراسات دولية** ، العدد (66) ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2016 ، ص 276

[13] عبد القادر دندن ، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الابعاد والانعكاسات الاقليمية** (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1 ، الاردن، 2016)، ص 208

[14] احمد عبد الجبار ، استراتيجية الحزام والطريق انطلاقً من الفكر الاستراتيجي الصيني ، **مجلة المعهد** ، العدد(12) ، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف 2023 ، ص 292

[15] محمد حمشي ، العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني ، **مجلة دراسات الشرق الاوسط**، العدد(88) عمان ، 2017 ، ص 5 .

[16] سليم كاطع علي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على مكانة الصين الدولية ، **مجلة المعهد** ، العدد(6)، معهد العلمين للدرسات ، النجف ،2021 ، ص 246

[17] علي صلاح ، **مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي** ، تقرير المستقبل ، العدد(26) ، 2018 ، ص 7

[18] ليث محمد ياسر ، **مستقبل منظمة الأوبك في ظل سياسات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط : نماذج مختارة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين للدراسات العليا ، 2022 ، ص ١١٩

[19] واثق علي ، **مبادرة الحزام والطريق : بين المفهوم والسياسة** ، (عمان : دار الايام للنشروالتوزيع ،الاردن ، 2020)، ص 233

[20] اميرة احمد ، **مبادرة الحزام والطريق : الخلفية – الاهداف – المكاسب** ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، 2019)، ص 80

[21] سليم كاطع علي ، المصدر نفسة ، ص 246

[22] عمرو عمار ، **نهاية القرن الامريكي وبداية القرن الاوراسي ، الحزام الاقتصادي وطريق الحرير** ، ط1 ،(مصر: دار سما للنشر ، 2018)، ص 200

[23] هبة جمال ، مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا ، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** ، العدد (13) ،جامعة القاهرة ، 2022 ، ص238

[24] احمد فؤاد ، **الاهمية الجيو اقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني و انعكاساتها على الاقتصاد الدولي** ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، 2019)، ص 261

المصادر:

اولاً : الكتب العربية والمترجمة

1. احمد فؤاد ، الاهمية الجيواقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المانيا ، 2019
2. اميرة احمد ، مبادرة الحزام والطريق : الخلفية – الاهداف – المكاسب ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المانيا ، 2019 .
3. شناز بن قانه ، الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية ، مركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المانيا ، 2019 .
4. عبد القادر دندن ، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الابعاد والانعكاسات الاقليمية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1 ، 2016
5. عمرو عمار ، نهاية القرن الامريكي وبداية القرن الاوراسي ، الحزام الاقتصادي وطريق الحرير ، ط1 ، دار سما للنشر ، مصر ، 2018
6. عماد محمود حبيب، الدبلوماسية الاقتصادية ،(سوريا: دار المرساة للطباعة والنشر، 1999)
7. مجموعة مؤلفين ، الصين في السنوات الثلاثين القادمة ، ترجمة وانغ فو ، مراجعة حسين اسماعيل ، مؤسسة الفكر العربي ، لبنان ، بيروت ، 2014
8. واثق علي ، مبادرة الحزام والطريق : بين المفهوم والسياسة ، دار الايام للنشروالتوزيع ، عمان ، 2020

ثانياً : الدراسات والبحوث

1. احمد عبد الجبار ، استراتيجية الحزام والطريق انطلاقً من الفكر الاستراتيجي الصيني ، مجلة المعهد ، العدد12 ، 2023

2. سليم كاطع علي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على مكانة الصين الدولية ، مجلة المعهد ، العدد 6 ، 2021
3. عدنان خلف البدران ، اهمية امن الطاقة في الاستراتيجية الصينية ، مجلة الدراسات دولية ، العدد 66 ، 2016
4. علي صلاح ، مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ، تقرير المستقبل ، العدد 26 ، 2018.
5. عقيل حسين عباس، دور الدبلوماسية الاقتصادية في التفاعلات الدولية: الصين انموذجاً، مجلة كلية الامام الكاظم (ع)، المجلد(8)، العدد(4)، كلية الامام الكاظم (ع)، 2024
6. قطاب الجمعي وسيم ، حموتن علي ، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2022
7. محمد حمشي ، العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني ، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد 88 ، 2017
8. هبة جمال ، مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد 13 ، 2022

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

1. يعقوب مهدي عارف ، تأثير الدبلوماسية الاقتصادية الأمريمية تجاه ايران بعد أحداث 11 ايلول 2001 ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة السليمانية ، 2020
2. كرار كريم هاشم ، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجيات التفاوض للقوى الكبرى " الصين أنموذجاً " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2019
3. ليث محمد ياسر ، مستقبل منظمة الأوبك في ظل سياسات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط : نماذج مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين للدراسات العليا ، 2022

رابعاً: المصادر الانكليزية

1. Bayne, Nicholas & Woolcock, Stephen (eds.). The New Economic Diplomacy. Routledge, 2020, pp. 3–10.
2. Chen, W.G. and Cai Weihong. 2019. “Great Power Economic Diplomacy and Global Economic Governance Institutions: An Analysis based on Chinese and U.S. Economic Diplomacy Strategies and Their Interactions.” Journal of Contemporary Asia-Pacific Studies, 2:67-94
3. G. R. Berridge. and Alan James, (2003), Dictionary of Diplomacy, Basingstok Palrave-Macmillan, 2nd edition, p. 91.
4. He, P. 2019. “China’s Economic Diplomacy in 70 Years: Overall Evolution, Strategic Intentions and Contributory Factors.” World Economy Studies, 11:3-14. http://world.people.com.cn/n1/2018/0904/c1002-30270105.html(accessed January 1, 2020
5. Li Xiangyang , China's Economic Diplomacy: Concept, Organization, Implementation Mechanisms and the BRI , China Economist Vol. 17, No.3, May-June 2022

.6 M. E. Szatlach, (2016), The importance of economic diplomacy in the era of globalization: the case of china, p.210. Available at: http://tinyurl.com/y4jdys

.7 Permanent Mission to the United Nations. (2004). The Tenth Conference of Chinese Diplomatic Envoys Stationed Abroad Held in Beijing. Beijing: PRC Permanent Mission to the United Nations. he United Nations.

.8 Rana, Kishan S. Economic Diplomacy: The Experience of Developing Countries. Diplomatic Academy of Vienna, 2007

المصادر العربية باللغة المترجمة

First: Arabic and Translated Books

.1 Ahmed Fouad, The Geo-Economic Importance of China's Belt and Road Initiative and Its Implications for the International Economy, Arab Democratic Center, Berlin, Germany, 2019.

.2 Amira Ahmed, The Belt and Road Initiative: Background – Objectives – Gains, Arab Democratic Center, Berlin, Germany, 2019.

.3 Shenaz Ben Qana, The Strategic Stakes of China's Belt and Road Initiative, Arab Democratic Center, Berlin, Germany, 2019.

.4 Abdelkader Dandan, China's Rise and the Energy Challenge: Dimensions and Regional Implications, Academic Book Center, 1st ed., 2016.

.5 Amr Ammar, The End of the American Century and the Beginning of the Eurasian Century: The Economic Belt and the Silk Road, 1st ed., Sama Publishing House, Egypt, 2018.

.6 Imad Mahmoud Habib, Economic Diplomacy, Al-Marsah Publishing and Printing House, Syria, 1999.

.7 Group of Authors, China in the Next Thirty Years, translated by Wang Fu, revised by Hussein Ismail, Arab Thought Foundation, Beirut, Lebanon, 2014.

.8 Wathiq Ali, The Belt and Road Initiative: Between Concept and Policy, Al-Ayyam Publishing and Distribution House, Amman, 2020

Second: Studies and Research Papers

.1 Ahmed Abdul-Jabbar, "The Belt and Road Strategy from the Perspective of Chinese Strategic Thought," Al-Ma'had Journal, Issue No. 12, 2023.

.2 Salim Kadhim Ali, "China's Belt and Road Initiative and Its Impact on China's International Standing," Al-Ma'had Journal, Issue No. 6, 2021.

.3 Adnan Khalaf Al-Badran, "The Importance of Energy Security in the Chinese Strategy," International Studies Journal, Issue No. 66, 2016.

.4 Ali Salah, "The Belt and Road Project: How China Connects Its Economy to the Outside World," Future Report, Issue No. 26, 2018.

.5 Aqeel Hussein Abbas, "The Role of Economic Diplomacy in International Interactions: China as a Model," Journal of Imam Al-Kadhim College (Peace Be Upon Him), Vol. 8, No. 4, Imam Al-Kadhim College, 2024.

.6 Qattab Al-Jamie Wasim & Hamoutan Ali, "The Role of Chinese Economic Diplomacy in Enhancing China's Status as a Great Economic Power," Journal of Legal and Economic Research, Vol. 5, No. 2, 2022.

.7 Mohammed Hamshi, "The Arab World and China's Belt and Road Project," Middle East Studies Journal, Issue No. 88, 2017.

.8 Heba Jamal, "The Concept of a Shared Future and Arab–Chinese Relations between the Belt and Road Initiative and the COVID-19 Pandemic," Journal of the College of Politics and Economics, Issue No. 13, 2022

Third: Theses and Dissertations

.1 Yaqoub Mahdi Aref, The Impact of U.S. Economic Diplomacy toward Iran after the Events of September 11, 2001, PhD Dissertation, College of Political Science, University of Sulaymaniyah, 2020.

.2 Karrar Karim Hashim, Contemporary Diplomacy and Negotiation Strategies of Major Powers: China as a Model, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2019.

.3 Laith Mohammed Yasser, The Future of OPEC in Light of the Policies of Oil-Producing and Consuming States: Selected Models, Unpublished Master's Thesis, Al-Alamein Institute for Graduate Studies, 2022.

Chinese economic diplomacy: The Belt and Road Initiative as a model

Assist Lect. Umniyah Basim Saadi

Center for Strategic and International

University of Baghdad

umniyah.b@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Economic diplomacy, China, Belt and Road Initiative

Summary:

The research examines economic diplomacy as a central tool in China's foreign policy for advancing national interests and expanding international influence. It focuses on the Belt and Road Initiative as a practical model for employing economic instruments to support investment, secure energy resources, and strengthen China's geopolitical presence. The study concludes that economic diplomacy has become a fundamental pillar in China's rise and its influential role in the contemporary international system.